

بيان صحفي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، يشير فيه إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بتدمير جميع المباني داخل قطاع غزة، الواقعة في نطاق كيلومتر واحد من السياج بين إسرائيل والقطاع، إذ تعكف على تطهير تلك المساحة بهدف إنشاء "منطقة عازلة"*

2024/2/8

تفيد تقارير بأن القوات الإسرائيلية تقوم بتدمير جميع المباني داخل قطاع غزة، الواقعة في نطاق كيلومتر واحد من السياج بين إسرائيل والقطاع، إذ تعكف على تطهير تلك المساحة بهدف إنشاء "منطقة عازلة". تؤكد للسلطات الإسرائيلية أن المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على سلطة الاحتلال تدمير ممتلكات الأفراد "إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير". لا يبدو أن عمليات التدمير التي تنفذ بهدف إنشاء "منطقة عازلة" لأغراض أمنية عامة تتفق مع استثناء "العمليات الحربية" الضيق المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدمير الواسع النطاق للممتلكات، الذي لا تبرره الضرورة العسكرية وينفذ بصورة غير قانونية وتعسفية، يرقى إلى اعتباره انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة، وإلى اعتباره جريمة حرب.

منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023، سجل مكثبي عمليات تدمير وهدم واسعة النطاق من قبل قوات الجيش الإسرائيلي للبنية التحتية المدنية وغيرها، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس والجامعات في المناطق التي لا يوجد فيها قتال أو تلك التي لم يعد فيها قتال. حدثت عمليات الهدم هذه أيضاً في بيت حانون في شمال غزة، والشجاعية في مدينة غزة، ومخيم النصيرات في وسط غزة. وقد تم الإبلاغ عن عمليات هدم في مناطق أخرى أيضاً، مع ورود تقارير عن تدمير العديد من المباني والمربعات السكنية في خان يونس في الأسابيع الأخيرة.

لم تقدم إسرائيل أسباباً مقنعة لهذا التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية. هذا التدمير للمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية الأساسية يفاقم نزوح المجتمعات التي كانت تسكن في تلك المناطق قبل تصاعد الأعمال العدائية، ويبدو أنه يهدف أو يؤدي إلى جعل عودة المدنيين إلى هذه المناطق مستحيلة. أذكر السلطات بأن التهجير القسري للمدنيين قد يشكل جريمة حرب.

* المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/widespread-destruction-israeli-defence-forces-civilian-infrastructure-gaza>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>